

الدولة الجزائرية في الفترة العثمانية:

بين آراء النفي والإثبات

أ. مختار هواري

جامعة باتنة 1 (الجزائر)

Résumé

La question de l'existence de l'état algérien durant la période ottomane a suscité beaucoup de débat entre les historiens. Selon les historiens coloniaux, l'état algérien dans la période ottomane n'existe pas selon leurs arguments. D'autre historiens arabes et occidentaux honnêtes confirment son existence en se référant à l'existence des conditions de l'existence de l'état dont réclame la France elle-même .

ملخص:

أحدثت مسألة وجود الدولة الجزائرية في الفترة العثمانية جدلا واسعا بين المؤرخين النافين لوجودها و أغلبهم من مؤرخي المدرسة الاستعمارية و بين المؤكدين على توفر مقومات الدولة على الدولة الجزائرية في ذلك العهد. لقد حاول تيار النفي و الذي في غالبه مدفوع بخلفيات استعمارية نفي حتى الاسم و محاولة طمس الحقائق حتى يتسنى لهم ارجاع الفضل لفرنسا في نشأة الدولة الجزائرية و بالمقابل فقد فند المؤرخون المنصفون من العرب و الغربيين ذلك و أفروا بوجود الدولة الجزائرية تماما كباقي دول تلك المرحلة التاريخية ، و بينوا أن محاولة إسقاط الراهن على فترة ما قبل القرن التاسع عشر فيه من الحيف و الضرر ، ففرنسا ذاتها خلال تلك المرحلة لم تكن بنفس الجغرافيا و نفس مفاهيم القومية المعاصرة

مقدمة

أخذت مسألة الدولة الجزائرية في الفترة العثمانية (1518-1830) مجالا واسعا من النقاش والجدل، واختلاف الأحكام، فهناك من يرى أن الجزائر كانت تابعة للدولة العثمانية وأن علاقتها بالباب العالي علاقة خضوع وتبعية وهو ما يعني أنها مستعمرة تركية تحكمها الأقلية التركية وتدير مقاليد حكمها دون الأهالي، في حين يذهب الرأي الثاني إلى أن الجزائر كانت دولة مستقلة ذات سيادة وأن الروابط التي تربطها بالخلافة العثمانية روحية و مصلحة.

و تبعا لهذا النقاش وددت أن أخوض في موضوع الدولة الجزائرية إبان الفترة العثمانية بين النفي والإثبات وللإجابة عن هذه الإشكالية كان لابد من تناول المحاور الآتية:

- * الضبط المفاهيمي لمصطلحي الدولة والجزائر.
- * إشكالية الوطنية والقومية في المنظور الغربي والمنظور العربي الإسلامي.
- * آراء أصحاب نفي وجود الدولة الجزائرية ومراميمهم.
- * آراء أصحاب فكرة استكمال الدولة الجزائرية لمظاهر السيادة في الفترة العثمانية.
- * قراءة في مقومات الدولة الجزائرية في العهد العثماني.

الضبط المفاهيمي لمصطلحي الدولة والجزائر: إن المصطلحات ليست قوالب محددة الأحجام والأبعاد و يتفق حولها دارسون، فالمصطلحات في العلوم الإنسانية عامة والتاريخ خاصة تحمل أبعاد فلسفية وحضارية تترجم في غالب الأحيان توجه الدارس، لذلك من الصعب أن نصل إلى ضبط مفهوم يلقي الإجماع، غير أن ذلك لا يدفعنا للتردد بقدر ما يحفزنا للخوض فيها وفق ما يخدم الأبعاد الحضارية لمجتمعنا.

تعريف الدولة: قيل التعريف الاصطلاحي يجدر بنا تعريفها لغة فقد جاء في كتب الأدب أن الدولة من فعل دال، يدول حيث يقول ابن المنصور: "أن الدولة والدولة: العقبة في المال والحرب، وسواء قيل بالضم في المال والدولة بالفتح في الحرب وقيل سواء فيهما يضمن ويفتحان، وقيل بالضم في الآخرة وبالفتح في الدنيا والجمع دُولٌ ودول، وقيل الدولة والدولة لغتان ومنه الغلبة والانتقال من حال الشدة إلى حال الرخاء، فالدولة بفتح الدال تشير إلى حالة الانتصار في الحرب أي أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى، كما يفهم من كلمة الدولة الغلبة والقوة (1) وقيل أن الدولة من معنى الإدالة التي تعيشها الجماعة الحية أي التحول والتغير وعدم القرار على حال (2).

أما اصطلاحاً فلقد تعددت تعاريف مفهوم الدولة تبعاً لاختلاف وجهات نظر العلماء والمفكرين، وهو ما جعلها ظاهرة معقدة ذات جوانب تاريخية وسياسية واجتماعية وقانونية مختلفة على نحو يسمح بالنظر إليها من زوايا متعددة (3) ، غير أن التعريف المبسط للدولة يمكن تلخيصه في مجموعة بشرية تعيش فوق إقليم جغرافي محدد ويخضع لسلطة سياسية معينة تقوم بتنظيم هذه الجماعة وإدارة شؤونها وتأمين النظام الداخلي والدفاع الخارجي (4) ، ويدعم هذا الرأي ساطع الحصري حيث يعرفها قائلاً: "أنها جماعة من البشر يعيشون في أرض معينة مشتركة، مؤلفين هيئة سياسية مستقلة ذات سيادة" (5) ، وتبقى هذه التعاريف في نظر الدارسين لتطور مفهوم الدولة في العالم العربي على الأقل فاقدة لبعدها التاريخي، فالدولة تطورت في العالم العربي والإسلامي مع الفترات التاريخية التي مرت بها شعوبها، فالدولة في العصور القديمة اعتمدت على القانون العشائري الذي شرعه شرف القبيلة، وفي العصر الإسلامي الوسيط أخذ معنى قهرياً ينسجم مع إحالته السلطانية الردعية بين القوة الأمرة والقوة المأمورة، فالدولة هي السلطان؛ - ويزع الله بالسلطان ما لا يزع بالقرآن (6) ، وفي العصر الحديث أصبحت تعني تلك القوى التنظيمية المادية والمعنوية الفاعلة المباشرة لإدارة شؤون الجماعات والمتكلفة برعاية النظام العام والساخرة على السير الحسن للمصالح، والمعولة على قابلية الإنصياح-الإرادي أو الإرغامي- في فرض إرادتها على المجتمع (7).

و الواقع أن التعاريف القانونية المختلفة تبقى فاقدة لمعناها ما لم تحدد العناصر المكونة للدولة والمتمثلة في الشعب (السكان) والإقليم (المجال الوطني) والسلطة العامة (الحكومة أو المرافق العامة والتنظيم السياسي)، والسيادة (8). والسؤال الذي يطرح علينا في هذا الصدد، هل كانت هذه العناصر متوفرة في الكيان الجزائري إبان الفترة العثمانية؟ ولكن قبل الإجابة عن هذا السؤال يجدر بنا الإحاطة بمصطلح الجزائر.

الجزائر: يرجع أصل تسمية كلمة الجزائر عند معظم الدارسين إلى جزائر بني مزغنة التي تحدث عنها الجغرافي أبو عبيد البكري بهذا الاسم سنة 1068 في كتابه: "وصف إفريقيا الشمالية" وقد أطلق هذا الاسم "بلكين (بولوغين) بن زيري الصنهاجي- مؤسس الدولة الزيرية (972-983م) على الجزائر العاصمة حالياً عندما أنشأها سنة 960م على أنقاض مدينة إيكسوم (Icosium) المدينة الرومانية القديمة، والتي اتخذ منها عاصمة لدولته (9)، ويؤكد الأستاذ مولود قاسم نايت بلقاسم ذلك بقوله: "أن اسم الجزائر جزائري بحت نقي وأصيل أطلقه بلكين بن زيري مؤسس الجزائر العاصمة والمدينة ومليانة منذ أكثر من ألف سنة حسب ابن خلدون" (10)، ورب سائل يسأل عن الأسباب التي جعلت بلكين يسميها بهذا الاسم (جزائر بني مزغنة)، فهل يرجع ذلك إلى الجزر الأربعة التي كانت تشرف على الميناء القديم للمدينة؟ أم إلى اسم والد بلكين نفسه الملقب بزيري بن مناد، حيث من المفروض أن يكون بلكين قد أعطى اسم والده (زيري) للمدينة تكريماً له، وربما تغيرت الكلمة إلى جزائر لدواعي الاستعمال.

وقد يرجع الاختلاف في التسمية بعد ذلك إلى الترجمة التي تمت بعد ذلك لكتاب البكري (Description de l'Afrique septentrionale) والتي قام بها وليام ماك فيكان دي سلان (William Mac Vikin de Slane) إذ ترجم كلمة جزائر التي وردت هكذا في كتاب البكري إلى جزائر les Ilets بمعنى جزر (11).

وإذ عدنا إلى اسم الجزائر للدلالة على البلد فقد حاول الفرنسيون أن ينسبوه إليهم، فقد كتبت دائرة المعارف العالمية الفرنسية قائلة: "واسم الجزائر نفسه نحت فرنسي، ولا يعود إلى ما قبل 1831"⁽¹²⁾، وذهب معظم الكتاب الفرنسيين إلى أن تسمية بلد الجزائر Algérie أطلقه أنطوان فيرجيل شنيدر (Antoine Virgile Shneider) سنة 1838 على البلد ككل⁽¹⁴⁾.

غير أن ذلك إدعاء ومحاولة إخفاء للحقيقة، إذ وجدنا أن هناك من استعمل مصطلح الجزائر قبل ذلك بكثير وعلى سبيل المثال أن فونتونال (Fontenelle) كتب سنة 1690 كتيباً عنوانه "عن الجزائر والجزائريين" De l'Algérie et des Algériens) وهي سنة تعتبر بعيدة جداً عن تاريخ 1838⁽¹⁵⁾، الذي ادعاه أنطوان فيرجيل شنيدر، وربما يدخل هذا في سياق النظرة الفرنسية العامة المبينة على إنكار كل شيء له علاقة بالجزائر، وقد يكون تعويضاً للنقص الذي شاب اسم فرنسا، فاسم فرنسا هو الذي ليس فرنسياً بل هو أجنبي وبالضبط ألماني⁽¹⁶⁾. ولم يكتف بعض الفرنسيين بهذا فحسب، بل أسقطوا المفاهيم الغربية للوطنية والقومية لإنكار وجود الدولة الجزائرية لذلك كان لزاماً علينا الوقوف عند مفهومي الوطنية والقومية وفق المنظور الغربي والمنظور العربي.

إشكالية الوطنية والقومية من منظوري الغرب والشرق: ربما من الخطأ أن نعالج تاريخنا الحديث من خلال مصطلحات غربية وأفكار أوربية فتداول مفهوم الوطنية والقومية بنفس النظرة الغربية يعتبر قفز على الوقائع، إذ أن هذه المفاهيم تأثرت بها الشعوب الأوربية خاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وفق الصيرورة التاريخية للمجتمع العربي. لكنها ليست مطروحة بنفس الشكل عندنا، حيث كانت مندرجة في مفهوم خاص للحياة بالنسبة للجزائريين وتصدر عن عامل مشترك هو العقيدة الإسلامية⁽¹⁷⁾.

إن مفهوم الوطنية يعني حب الوطن والشعور بارتباط باطني نحوه في حين أن القومية تعني حب الأمة التي ننتمي لها ونشعر بارتباط باطني نحوها⁽¹⁸⁾، وهذه المفاهيم لدى الغرب تكاد تكون واحدة، فالقومية تنطبق عندهم والوطنية، حيث وحدة الأصل والدم واللغة والرقعة الجغرافية، والتي يعتقد الفرنسيون مثلاً أنها تجمعهم مما يجعلهم لا يفرقوا بين القومية والوطنية.

أما عند العرب والمسلمين فإن هناك فرق بين الوطنية القطرية وبين الانتماء إلى الأمة فوطنيتي جزائرية وأمتي عربية تماماً كما كان يخبو تحت لواء الانتماء للخلافة العثمانية الإسلامية، فقد اعتاد الجزائريون على الوحدة الفكرية والروحية التي قامت بينهم وبين هذه الأمة منذ الفتح الإسلامي، وكان السائد في أذهان كل مسلم وجود دارين دار الإسلام التي يشعر بالانتماء لها ووجوب الولاء لها، ودار الكفر التي تعتبر مصدر الخطر والعدوان، وربما ضمور الضمير الوطني في ظل الولاء للخلافة الإسلامية ليس فحسب ضرورة دينية بل وعياً سياسياً وصل له أسلافنا، ذلك أن الدويلات التي وجدت في المغرب الإسلامي من حفصية (1230-1574) وزيانية (1236-1554) ومرينية (1235-1393) لم تستطع صد العدوان المسيحي على بلادها فكان لا بد من الاستنجاد بآل عثمان، ذلك أن أعيان مدينة الجزائر بعثوا برسالة إلى سليم الأول سنة 1517 جاء فيها: "نحن لزاماً أموركم وطاعتكم مستبشرون وعليكم لا محالة اعتمادنا، فقد أطعنا أمركم..."⁽¹⁹⁾، ولولا تلك الوحدة لما تم تحرير معظم سواحل الشمال الإفريقي وبفضل التحالف الإرادي بين الجزائريين والخلافة الإسلامية العثمانية، توحدت الجزائر سياسياً وجغرافياً وعسكرياً بعد ما كانت موحدة روحياً وفكرياً تحت عدة عائلات⁽²⁰⁾.

إن فهم تاريخنا من خلال المفاهيم الأجنبية ينتج عنه عدم فهم حقيقة الشعب الجزائري وواقعه ومقوماته الحضارية، ذلك أن كثير من الكتاب والمؤرخين الاستعماريين أو أولئك المتأثرين بالمدارس الغربية بدعوى الموضوعية أو عن حسن نية لاعتمادهم على المعلومات العامة والعرضية أدى بهم إلى نفي الدولة الجزائرية في العهد العثماني.

آراء أصحاب فكرة نفي وجود الدولة الجزائرية ومراميمهم.

يرى أصحاب هذا التوجه أن الحكم العثماني في الجزائر استبدادي تعسفي ذي طبيعة استعمارية، ويستدل على ذلك من خلال الاعتبار القومي والتصور الأوربي لطبيعة السلطة، ومفهوم الدولة معتمدين على الوثائق الأوربية والمصادر الغربية⁽²¹⁾ التي كتبت في هذا الموضوع مع شح كتابات أجدادنا، إذ رغم فصاحتهم وبلاغتهم إلا أنهم قد كانوا أقل اهتماما بتسجيل هذا التاريخ، ذلك أن المكانة التي تتبوأها الشعوب في كتب التاريخ لا ترجع إلى القيمة الذاتية لها بقدر ما تظهر من خلال إبرازها⁽²²⁾.

لقد زعم فقهاء الاستعمار ومؤرخوه - ما عدا بعض المفكرين النزهاء- أن القطر الجزائري قطرا شاغرا و الشعب الجزائري شعبا بائرا، وذهبت الوقاحة بهم إلى تبرئة ساحة الاستعمار من جرائمه الشنعاء، إلى إنكار حتى فريسته⁽²³⁾، وهكذا كان أغلب من كتب على الدولة الجزائرية في العهد العثماني من الأسرى والقساوسة حتى ولو كانوا كتابا ومؤرخين كبارا مثل هايــــدو (Haédo)، ومرمول (Marmol) وثرافانتيس (Cervintes) ورينيار (Régnard) فأغلبهم كانوا ناقمين على تدخل الإخوة بربروس في الميدان.

لقد تحصروا على ضياع الفرصة على أوربا المسيحية⁽²⁴⁾ للسيطرة على البحر الأبيض المتوسط، و استغل هؤلاء طبيعة السياسة العامة للطبقة الحاكمة في الجزائر والتي اتسمت بالعزلة وعدم اندماج الأتراك بالأوساط المحلية، واعتماد السلطات الحاكمة على افتعال الفتن بين العشائر حتى لا تتحدد ضدها⁽²⁵⁾، وهكذا ادعى كثير من الرحالة والمبشرين والدبلوماسيين تعاطفهم مع حالة الجزائريين فهذا بانانتي (Pananti) الإيطالي يرى أن الجزائريين في العهد العثماني كانوا في قبضة من حديد لجهاز عسكري يقوم على أجانب يفتقرون إلى الهمة والشرف⁽²⁶⁾.

ومع الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830 نشطت الحركة المعادية للدولة الجزائرية في العهد العثماني، وحاولوا عبثا اعتبار الجزائر بلاد مفتوحة للاستعمار تعاقب عليها، وهي لمن يتحكم فيها، بل سعوا لتكريس مقولتهم المشهورة: "بأنهم أحر الفاتحين وأكثرهم تحضرا".

كما تبنى مؤرخو الحركة الاستعمارية وعلى رأسهم شارل أندري جوليان فكرة أن الحكم التركي للجزائر لم يكن ذا طابع وطني ولم يسمح بقيام وحدة وطنية، عكس تونس في ظل الأسرة الحسينية حيث يقول: "اندمج الأتراك شيئا فشيئا في تونس وهي بلاد عريقة في حضارتها، وأن الدولة الحسينية أصبحت دولة تونسية... ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة لمدينة الجزائر"⁽²⁷⁾.

وربما يدخل هذا في سياق إيديولوجي حيث أن الفرنسيين فرضوا نظام الحماية على تونس، ولا يجرهم في ذلك وجود الدولة عكس الجزائر التي اعتبروها قطعة من الأرض الفرنسية، ولا عجب أن نجد القادة السياسيين يستعملون كل الأساليب الأخلاقية وغير الأخلاقية لنفي الدولة الجزائرية حتى يتجنبوا الإدانة التاريخية، بل يعرضون أنفسهم كمنقذين للجزائر في شقائها، فقد نص تقرير لابانسونيار (La pinsonnière) في محاضر اللجنة الإفريقية سنة 1833: "على أن الأتراك الذين احتلوا الجزائر عسكريا تسببوا في تدميرها وأن حكومتهم لم تنتج سوى مغتصبين وأعداء"⁽²⁸⁾.

وهكذا اتخذ الفرنسيون من الحملات التي قادها الحكام العثمانيون ضد قبائل وشيوخ وسلطين بعض المناطق دليلا على استقلالية هؤلاء على السلطة المركزية وعدم تبعيتهم لها.

والواقع أن العكس صحيح فهذه القبائل كانت تعترف بالسلطة المركزية للدايات والسلطة الإقليمية للبايات فيدفعون لهم المغارم رمزا لذلك الاعتراف، وكلما امتنعوا أو تباطؤوا استضعافا لمنهج للسلطة كانت الحملة ضدهم⁽²⁹⁾. وهذا لا ينطبق على الدولة الجزائرية فحسب بل يحدث في سائر الدول.

وواصل الساسة الفرنسيون مزاعمهم لدحر الدبلوماسية الجزائرية خاصة إبان الثورة فهذا الجنرال ديغول يصرح في إحدى الندوات الصحفية قائلا: "لم تكن هناك أبدا، في أي ظرف من التاريخ، ولا بأي شكل دولة جزائرية"⁽³⁰⁾،

وحين انتزعت الجزائر استقلالها وأعدت دولتها إلى وضعها الطبيعي، خرج بعض الفرنسيين لينسبوا إلى أنفسهم ميلاد هذه الدولة الوطنية فقد قال رئيس⁽³¹⁾ الجمهورية الفرنسية جيسكار ديستان: "إنها ولدت أخيراً".

كما زعم جوبير وزير الشؤون الخارجية الفرنسي في عهد بومبيدو "إن الجزائر ولدت يوم 5 جويلية 1962"⁽³²⁾، وأمام هذا السيل من المزاعم كان لا بد أن نعرض على أصحاب الرأي، الثاني والذي يؤكد على سيادة الدولة الجزائرية إبان الفترة العثمانية.

أصحاب رأي استكمال الدولة الجزائرية في العهد العثماني لمظاهر السيادة:

لقد دافع عدد معتبر من الدارسين على أن الدولة الجزائرية خلال الفترة العثمانية كانت قد استكملت المقومات الواجب توفرها في كيان الدول وعلى الأقل في تلك الفترة مثلها مثل كل الدول التي عاصرتها ويؤكد الأستاذ أحمد توفيق المدني أن الوجود العثماني هو أساس تكوين اللبنة الأولى لدويلات محلية وطنية ببلاد المغرب تجمع شتات الأهالي وتوحد صفوفهم في دولة واحدة وعاصمة واحدة وراية واحدة⁽³³⁾، كما كان الأستاذ مولود قاسم نايت بلقاسم أكثر المدافعين حماسة عن استقلالية الجزائر وسيادتها خلال فترة الوجود العثماني وسائرهم منصور بلرنب وغيره، وكان بعض الدارسين خاصة المؤرخين أكثر موضوعية، إذا اعترفوا باستكمال الدولة الجزائرية لمقوماتها طبقا للسياق الزمني لتلك الفترة، ورأوا أنه من الخطأ أن نقارن الدولة الحديثة اليوم بمواصفاتها مع الدولة الجزائرية في العهد العثماني ونذكر منهم أبو القاسم سعد الله، ونصر الدين سعيدوني وغيرهم، فهم بذلك لم ينساقوا إلى ردود الفعل القوية تجاه الكتابات الاستعمارية المستفزة، بل درسوا الوقائع وحاولوا إتباع الموضوعية أسلوبا للوصول إلى الحقائق، كما أن هناك من الدارسين الغربيين المنصفين والذين عارضوا أفكار _ النافين لاستقلالية الجزائر والمؤيدين لفكرة الإستعمار العثماني للجزائر_ نذكر منهم واتبليد (E.Wathbled) الذي أكد أن العثمانيين لم يستولوا على الجزائر بقوة السلاح وإنما الجزائريون هم الذين ساعدوا عروج وخير الدين باعتبارهم حكام مسلمين للوقوف في وجه الإسبان واعتبر دوسون (D'hosson) أن جزائر القرن السابع عشر القوية قد استدارت ظهرها لتركيا⁽³⁴⁾ و هو ما يعني استكمال استقلاليتها.

وبعيدا عن هذه الآراء المتباينة، لنحاول تطبيق ما أوردناه في مفهوم الدولة وأركانها، حتى يتسنى لنا ترجيح الرأي الصواب من الرأيين، فالدولة كانت ولا تزال أركانها الأساسية هي الإقليم الجغرافي، والشعب والسلطة والسيادة فإلى أي مدى توفرت في الدولة الجزائرية؟.

الإقليم الجغرافي: إن معظم المعالم الجغرافية لحدود الجزائر الحديثة كانت واضحة إبان الفترة العثمانية خاصة من الشمال والشرق والغرب في حين امتد نفوذ السلطة إلى الصحراء كتوقرت وغرداية وورقلة والأغواط، حيث كان البايات يقومون بحملات تأديبية حينما يرفض بعض الشيوخ والولاة تقديم الغنائم ونذكر على سبيل المثال حملة صالح رايس على توقرت وورقلة سنة 1552 وحملة الباي العباسي على غرداية في القرن السابع عشر وحملة الباي محمد الكبير باي على الأغواط سنة 1785⁽³⁴⁾، والواقع أن الحدود الصحراوية لم تكن قارة على الشكل الحالي للطبيعة الجغرافية من جهة، وطبيعة القبائل البدوية والسكان الرحل الذين لا يعترفون بالحدود الجغرافية غير أن ذلك لم يكن عائقا أمام التواصل بين الشمال والجنوب خاصة وأن الطرق التجارية كانت تنطلق من الشمال مرورا بواحات الجنوب كتوات باتجاه الدول الساحل، ضف إلى ذلك الضرورة الاقتصادية لسكان الصحراء وارتباطهم بالثل حتى قيل: "من يملك الثل يملك الصحراء".

الشعب: سكن الجزائر عدد معتبر من السكان قدرها حمدان بن عثمان خوجة في المرأة بعشرة ملايين حيث قال: "إن مسألة الجزائر مسألة خطيرة لأنها تخص أمة بأجمعها، تتكون من عشر ملايين نسمة وهي الآن من سوء الحظ في

نقصان، ويزداد من يوم لآخر⁽³⁵⁾، ورغم اختلاف التقديرات واعتبار أغلب الباحثين أن عددهم كان يقارب ثلاثة ملايين نسمة، فهو بلا شك عدد معتبر إذا ما قارناه بتلك الفترة، كما سكن الجزائر البربر (الأمازيغ) والعرب والأندلسيون والأتراك والكراغلة وبعض اليهود الوافدين من الأندلس، وقد عاب بعض الدارسين هذا التنوع واعتبروا ذلك منافيا ووحدة الأصل والدم وهكذا كتب جان دريش (J.Dresch) في دراسته عن الفعل الوطني للجزائر يقول: "لم تكن سوى مجموعة من القبائل، إن سكان الجزائر لم يكن لهم وعي بالروابط التي تشدهم ببعضهم، كما لم يكن لهم إحساس يشدهم ببعضهم البعض"⁽³⁶⁾ غير أن وحدة الأصل والدم في الأمم إنما هي من الأوهام فلا الإنكليز ولا الروس ولا الألمان كانوا متجانسين من حيث الأصل، فحتى الأمة الفرنسية تؤكد الدراسات العلمية أن عدد الأقسام التي كونت فرنسيي اليوم يتجاوز الستين⁽³⁷⁾.

إن التنوع والطابع القبلي الذي ساد سكان الجزائر لم يمنعهما بالشعور بالوحدي، بفضل رابطة الدين الإسلامي والمصير المشترك، فقد اجتمعوا لرد العدوان الإسباني وهو الذي دفعهم للاستجد بالآخوة ببربروس، كما أنهم قاوموا الغزو الفرنسي منذ نزوله بأرض الجزائر سنة 1830 مقاومة ربما ما وجدوها في باقي الأقطار. والمتعارف أن الشعور الوطني عند الشعوب يظهر مع بروز الخطر الأجنبي، لذلك لم يظهر ضد الأتراك لأن معظم الجزائريين اعتبروهم أشقاء في الدين وحلفاء ضد الصليبية .

كما أن العنصرية لم تكن متفشية في الشعب الجزائري فهو لا ينظر إلى العربية بزاوية العنصرية، حتى أن الفرنسيين أنفسهم كانوا إلى وقت متأخر يطلقون خطأ على الذين يتكلمون الأمازيغية بالعرب وباقي السكان باسم المسلمين⁽³⁸⁾.

السلطة: إن الجزائر خلال الفترة العثمانية تمتعت بسلطة قوية وقد تكون متقدمة في أدائها على نظيراتها في بعض الدول الأوروبية في تلك الفترة، فرغم اختلاف المؤرخين في نوعية الحكومة التي كانت خلال ثلاثة قرون، إذ اعتبرها البعض حكومة أو جمهورية عسكرية، وقال آخرون بأنه نظام ملكي وتحذروا على مملكة الجزائر في كتبهم ومعاهداتهم، ومهما يكن فإن الجزائر كانت محكومة بداي منتخب من الديوان، وكان هناك حكام للأقاليم تحت اسم البايات في قسنطينة والنيطري وهران، وكانت السلطة عموما في أيدي تركية، وكان الجزائريون يجندون في الجيش ويعينون في المراكز الدينية⁽³⁹⁾، ورغم وجود أخطاء ومظالم في هذه السلطة إزاء الجزائريين، إلا أنها لم ترتكب باسم القومية التركية، بل لا تعدو أن تكون ظاهرة سلطة، إذ أن هذه المظالم مست كل أقطار الخلافة وانتشرت حتى باسطنبول، خاصة مع فترة الضعف الذي أصابها، ومن الإنصاف أن لا نصف كل حكام الجزائر بهذه الصفة، بل أننا وجدنا دايات تميزوا بالورع والتقوى، ورفضوا الزواج تفرغا لخدمة هذا الشعب، وسنورد في هذا الشأن شهادة لحمدان بن عثمان خوجة حيث يذكر التوصيات التي يقدمها كبار المسؤولين الأتراك للموظفين الشبان إذ يقول: "إننا أجنب لم نخضع هذا الشعب ولم نمتلك البلد لا بالقوة ولا بحد السيف، أننا لم نصبح سادة إلا بالاعتدال واللطافة وفي بلادنا لم نكن رجال دولة، فهذه البلاد إذن وطن لنا، وإن واجبنا ومصالحنا تتطلب منا أن نعمل على إسعاد هؤلاء السكان"⁽⁴⁰⁾.

السيادة: لقد برزت جليا في هذه الفترة، فكان للجزائر سياسة داخلية وأخرى خارجية تتفدها بكل حرية ووفق ما تمليه المصالح الإقليمية والمشاعر الدينية، فقد كانت تساعد الدولة العثمانية وتقف معها في حروبها ضد التحالفات الأوروبية، غير أنها كانت لا تقبل إملاءات الباب العالي ومثال ذلك ما حدث في عهد علي شايوش إذ رفض نزول الباشا العثماني بمرسى الجزائر سنة 1711⁽⁴¹⁾، وأرغمه على الرجوع إلى إسطنبول وكانت في الغالب لا ترضخ لوساطات الباب العالي في علاقتها مع الدول الغربية. ومثال ذلك أيضا طلب الولايات المتحدة من الباب العالي الوساطة بينها وبين دايات الجزائر، لكنها لم تتجج وأرغمت على توقيع معاهدة الصداقة مع الجزائر سنة 1795 تماما كما كانت تريد حكومة الجزائر⁽⁴²⁾.

ويحفظ لنا الأرشيف عدد كبير من الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها الدولة الجزائرية بكل سيادة، ويكفي أن فرنسا مثلا عقدت حوالي 70 معاهدة واتفاقية مع الجزائر، كما كانت الأمور الداخلية تسيرها إدارة محلية استمدت أسلوب إدارتها من التنظيمات العثمانية المحدثه والنقايل المتوارثة، وكانت لا تخلو من القسوة في معظم الأحيان⁽⁴⁴⁾، وذلك للحفاظ على الأمن والطاعة وضمن استخلاص الجباية وحماية امتيازات الطبقة الحاكمة والمتعاونين معها كبعض القبائل والعائلات والزوايا، وقد تركز مفهوم الدولة في الذاكرة الشعبية في الفترة العثمانية من خلال مصطلح البايك، حيث كانت مؤسسات البايك تحظى بالحرمة المطلقة، فتقافة البايك العصرية كرسنا فينا حس الدولة التي قرنت صورتها بالخوف من العقاب⁽⁴⁵⁾.

وربما قلة مشاركة الجزائريين في السلطة لا يعود إلى الأترك بقدر ما كان استنكافا من السكان المحليين. ونسوق ما أورده حمدان خوجة في هذا الشأن: "كان الأترك يريدون أن يساهم مواطنو الجزائر في الديوان... غير أن هؤلاء المواطنين رفضوا حتى لا يكونوا مسؤولين أمام الحكومة، وقالوا بأنهم يفضلون أن يكونوا وسطاء بين الحاكم وسكان الداخل، ومراقبين لما يقوم به الحاكم أو أعوانه من أعمال، أملا منهم بأن سلوكهم هذا يجعل الأترك يزدادون ارتباطا بالإيالة ويرتاحون للثقة التي يولونها إياهم"⁽⁴⁶⁾.

وهو ما يفند أقوال أولئك الذين انتقدوا عدم إشراك السكان المحليين في السلطة.

ومن خلال ما تقدم يتجلى لنا استكمال الدولة الجزائرية لمقومات الدولة وهو ما يرجح رأي المدافعين عن استكمال الدولة الجزائرية لمقوماتها.

استنتاجات عامة:

1/ إن مسألة الدولة الجزائرية في العهد العثماني وسيادتها يثير النقاش ويدفع إلى الجدل خاصة وأن الدولة الجزائرية التي استعادت استقلالها بعد فترة قد نعتبرها قليلة مقارنة بأعمار الدول، ومن حقها أن تعزز مفهوم الدولة ومن حق أبنائها البحث في تاريخ أمتهم المجيد خاصة في ظل تربص المتربصين بها حقدا لماضيها أو محاولة لاحتوائها وكسب أمجاد باسمها بعد أن عجزوا عن إدماجها فانسبوا لأنفسهم ميلاد الدولة الوطنية سنة 1962، غير أنه لا يمكن أن ننساق مع ردود الأفعال وننجر إلى مزالق مفتعلة في استخلاص الأحكام التاريخية حول هذا الموضوع، يفرض علينا الرجوع إلى المصادر الأساسية وتفهم معطيات حركة المجتمع وتوجه التاريخ.

2/ إن محاولات طمس الدولة الجزائرية من طرف كتاب المدرسة الاستعمارية الذين سمو أنفسهم رواد الموضوعية في التاريخ ونفوا حتى اسم الجزائر عليها ونسبوه لأنفسهم لا يمكن أن يحجب الحقائق. غير أن الحقائق ليست في متناول المتعاسين بل على أبناء الأمة إبانته وصدق نايت بلقاسم حيث قال: "أجدادنا فصحاء بلغاء من حيث جلائل الأعمال ولكنهم كانوا أميين من حيث جلائل تسجيلها، والإبانة عنها وإيرازها، وتخليدها بالكتابة، بالحرف، للأجيال والتاريخ إغراقا منهم في التواضع أو جهلا بقيمة التاريخ واستخفافا بأهمية تسجيل الأحداث لاستخلاص العير".

إن أماننا مسؤولية عظيمة إذ لا بد على الدارسين الجزائريين البحث في أغوار الوثائق والمخطوطات بحثا عن الحقائق. رغم صعوبة المهمة إذ أن أرشيفنا مهرب ولا يسمح بالإطلاع عليه إلا في حدود أرادها غيرنا.

وكم منا يجيد اللغات وخاصة اللغة التركية التي تفتح لنا الأفق للإطلاع على أرشيفها والاستفادة منه.

إن مهمة كتابة تاريخنا بمنظور وطني واجب مقدس يعمل كثيرا من الحاقدين لعرقلته، فهذا بيار نورا (Pierre Nora) كتب في مجلة (Le nouvel observateur) بتاريخ 7 نوفمبر 1981 استخفافا بنا حيث يقول: "إنها تسعى حثيثا لاسترجاع وثائقها من فرنسا لعلها تجد فيها ذكر الوجود بها في الماضي كأمة، ولكنها لم تجدها، لأنها لم تكن أمة طوال التاريخ".

3/ إن معظم الدارسين النافين للدولة الجزائرية كتبوا عنها بخلفية الحقد والكراهية سواء تعلق الأمر بالفترة التي سبقت الاحتلال حيث كتب عن الجزائر الجوايسيس والقساوسة والقناصلة والأسرى الذين رأوا في الجزائر شوكة في حلق أوروبا المسيحية وتحصروا على ما فات أوروبا من مغانم بحرية وبرية، وقد تواصلت الكتابات أثناء الفترة الاستعمارية تكرر هذه النزعة وتطوعها وفق مصالح إيديولوجية استعمارية أملا في تحقيق خرافة " الجزائر قطعة من الأرض الفرنسية"، ولما يئست نسبت لنفسها سلفا ميلاد الوطنية الجزائرية. وقد استمرت سموم هذه الكتابات حتى بعد استعادة استقلالنا خاصة في ظل اعتقادنا زوال الخطر بخروج المستعمر، لكنه ظل يأمل في تعزيز نفوذه الفكري في أوساط شبابنا ولا غرو أن نجد بعض من الدارسين الجزائريين والعرب قد انساقوا وراء تلك الكتابات المسمومة اعتقادا منهم أن الموضوعية التاريخية تقتضي ذلك وأن الموضوعية هي من رحم أوروبا أسوة بمقولة: "المغلوب مولوع بتقليد الغالب".

4/- إن فترة الحكم العثماني في الجزائر لم تلق الإنصاف منذ فترة غير قليلة، فالمسح الغربي بشكل عام والفرنسي بشكل خاص لانجازاتها خاصة في ظل ضعف الدولة العثمانية وانشغالها بهمومها في البداية وتوجهها العام بعد سقوط الخلافة باتجاه الغرب وعدم الدفاع عن انجازات الخلافة العثمانية أعطى الفرصة لكتاب المدرسة الغربية الاستعمارية لإشهار أسلحتهم خاصة في ظل وجود سند لهم من بعض العرب الذين عانوا من سياسة التتريك ومظالم السلطة التركية.

5- إن مسألة الدولة الجزائرية وسيادتها لا بد أن توضح في إطارها التاريخي زمنيا وحضاريا، إذ لا يمكن أن نطبق مفهوم الدولة في يومنا هذا مع فترة القرن السادس عشر، ولا مفاهيم البيئة الغربية على بينتنا الإسلامية، فعلاقة الجزائر بالدولة العثمانية كانت تماما كعلاقة تونس وطرابلس ومصر... فهذه الدول لم تكن أمما بالمعنى الحديث للكلمة لكنها كانت دولا لها خصوصياتها وحكومات لها سياستها ولم تر في الولاء الروحي وطاعة السلطان العثماني حرجا.

وقد يكون هذا المفهوم متقدما حتى على الأوربيين، خاصة وأنهم اليوم يسعون إلى البيت الأوربي الموحد ولا يرون في السيادة الإقليمية للدول الأوربية عائقا في سبيل ذلك.

6- إن الدولة الجزائرية في العهد العثماني في تقديرنا استكملت مقوماتها وفق الحالة العامة التي كان يعيشها العالم الإسلامي والمخاطر التي تواجهه.

ولقد حققت انجازات تاريخية يشهد لها العدو قبل الصديق. إن الوحدة الروحية خاصة رابطة الدين عززت الوحدة الوطنية، وتجدر الإشارة هنا إلى ما يشاع عن الأتراك بأنهم أجانب إلا أنه بدخول الفرنسيين واحتلالهم الجزائر سارعوا في معظمهم إلى الاندماج بالشعب الجزائري وأصبحوا جزء منه وكم من عائلات جزائرية لا زالت تحافظ على ألقابها التركية، لأنها من نفس الانتماء الحضاري عكس ما حدث مع المستوطنين الفرنسيين الذين أخذوا كل الضمانات في اتفاقية إيفيان ولكنهم كان من المستحيل عليهم البقاء في الجزائر لا خوفا من المخاطر بقدر ما يعود إلى استحالة اندماجهم في هذا المجتمع الذي لا يتوافق وبعدهم الحضاري.

الهوامش

- 1- جمال الدين أبي الفضل بن مكرم ابن منظور، لسان العرب: تقديم عبد الله العلايلي، الجزء 2 (مادة دولة)، بيروت: دار الجبل- لسان العرب، 1988، ص ص 635-1034.
- 2- سليمان عشارتي، الشخصية الجزائرية الأراضية التاريخية والمحددات الحضارية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 17.
- 3- مبروك غضبان، المجتمع الدولي، الأصول والتطور والأشخاص (منظور تحليل تاريخي واقتصادي وسياسي وقانوني)، القسم الثاني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1994، ص 377.
- 4- فريدة قاسي، الدولة في فكر الأمير عبد القادر (1832-1847)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسنطينة، جامعة الأمير عبد القادر، 1998-1999، ص 137.
- 5- أبو خلدون ساطع الحصري، آراء وأحاديث في الوطنية والقومية، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص 10.
- 6- سليمان عشارتي، مرجع سابق، ص ص 17-18.
- 7- المرجع السابق، ص 19.
- 8- مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 377.
- 9- رابح بونار، "مدينة الجزائر تاريخها وحياتها الثقافية"، الأصالة، العدد الثامن، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية، ماي-جوان 1972 ص 79.
- 10- مولود قاسم نايت بلقاسم، لمحة عن الجزائر وديمومة (pérennité) شخصيتها البارزة المميزة عبر العصور والأعاصير، الثقافة، العدد 85، الجزائر: وزارة الثقافة والسياحة، 1989، ص 16.
- 11- أحمد مهدي شويخات، الموسوعة العلمية العربية، المملكة العربية السعودية، دون دار طبع، 2004.
- 12- مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص 15.
- 13- ولد أنطوان فيرجيل شنيدر : ولد بسرغومين في 22 مارس 1979، وتوفي بباريس في 11 جويلية 1847، شغل منصب وزير الحرب في فرنسا، قيل أنه أول من أطلق اسم الجزائر للدلالة على أنها تمثل البلاد ككل على الجزائر الحالية، بعد صدور المرسوم الملكي في 31 أكتوبر 1838.
- 14- Jean Claude Vatin, L'algérie politique : histoire et société (France: presses de la fondation nationale des sciences, 1983), p. 115.
- 15- Guy Perville, « comment appeler les habitants de l'algérie avant la définition légale d'une nationalité algérienne ? », cahiers de méditerrané (Nice : CMMC, juin 1996), pp55-60 (http://guy.perville.free-spip/article_ph_p3_id-article_75).
- 16- مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص 17.
- 17- نصر الدين سعيدوني، نحوى نظرة جديدة لتاريخنا الجزائري، الثقافة، العدد 84 الجزائر: وزارة الثقافة والسياحة، 1984، ص 45.
- 18- ابن خلدون ساطع الحصري، مرجع سابق، ص 09.
- 19- نصر الدين سعيدوني، الجزائر: منطلقات وأفاق، مقارنة للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000، ص 180.
- 20- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، المجلد 1، ط4، لبنان، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2005، ص 62.
- 21- نصر الدين سعيدوني، منطلقات وأفاق، مرجع سابق، ص 184.
- 22- مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص 20.
- 23- فرحات عباس، حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، نقل أبو بكر رحال، المغرب: مطبعة فضالة، المحمدية، ص ص 26-27.

- 24- أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 30.
- 25- صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة 1826-1850، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 15.
- 26- نصر الدين سعيدوني، الجزائر: منطلقات وأفاق، مرجع سابق، ص 184.
- 27- شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، تونس، الجزائر، المغرب من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830، ط1، تعريب محمد مزالي، البشر سلامة، تونس: الدار التونسية للنشر، 1983، ص 386.
- 28- نصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق، مرجع سابق، ص 184.
- 29- عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الحديثة (مؤسسات وموثيق)، ط1، الجزائر: دار هومة، 2005، ص 29.
- 30- مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص 15.
- 31- المرجع السابق، ص 15.
- 32- المرجع السابق، ص 15.
- 33- نصر الدين سعيدوني، الجزائر: منطلقات وأفاق، مرجع سابق، ص 183.
- 34- المرجع السابق، ص 172-184.
- 35- حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تعريب وتحقيق، محمد العربي الزبيري، الطبعة الثانية، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 46.
- 36- نصر الدين سعيدوني، الجزائر: منطلقات وأفاق، مرجع سابق، ص 187.
- 37- ابن خلدون ساطع الحصري، مرجع سابق، ص 17-18.
- 38- Xavier Yacono. Histoire de l'algérie : de la fin de la régence, turque à l'insurrection de 1954 (Paris : Editions de l'attan thrope , 1993) ,pp. 218- 260.
- 39- أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 245-246.
- 40- حمدان بن عثمان خوجة، مرجع سابق، ص 131.
- 41- نصر الدين سعيدوني، الجزائر، منطلقات وأفاق، مرجع سابق، ص 172.
- 42- مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص 14.
- 43- المرجع السابق، ص 14.
- 44- نصر الدين سعيدوني، الجزائر، منطلقات وأفاق، مرجع سابق، ص 174.
- 45- سليمان عشراطي، مرجع سابق، ص 217، 218.
- 46- حمدان بن عثمان خوجة، مرجع سابق، ص 126.